الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الأثنين
١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

ثم: السيدة تفاريس ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.10
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/50/84-E/1995/12، A/50/114، A/50/156، A/50/163، A/50/181، E/1995/65، A/50/215-S/1995/475، A/50/254-S/1995/501، A/50/370، A/50/374، A/50/425-S/1995/787، A/50/454، A/50/473؛ A/CONF.166/9)

١ - السيدة جانكي (بوتسوانا): قالت إنه يجب مراعاة احتياجات الشباب في المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما أن هؤلاء يواجهون حاليا عددا كبيرا من المشاكل الخطيرة (البطالة، والمخدرات وإدمان المشروبات الكحولية، وحالات الحمل المبكر العديدة، والمشاكل الصحية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب) وهي مشاكل يمكن إذا لم يتسن التغلب عليها أن تستدرجهم الى القيام بأنشطة إجرامية. وإنه يجب على الحكومات والمجتمع الدولي أن يعقدوا العزم على مساعدتهم وذلك باشراكهم باتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية وعلى القيام مثلا بتنفيذ برامج وطنية للتنمية. ولكن يجب مع ذلك لكي يصبح ذلك ممكنا أن توفر للشباب المعارف والكفاءات المطلوبة. وتحقيقا لهذا الغرض بالذات، التزمت بوتسوانا بتشجيع توفير التعليم الابتدائي والثانوي لجميع شبان بوتسوانا واعتمدت عام ١٩٩٤ في ميدان التعليم سياسة جديدة تهدف الى زيادة عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي. واذا كان من ناحية أخرى يقع على الحكومات والسكان قاطبة مساعدة الشباب على التطور والمشاركة في الحياة الاجتماعية فإنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يقدم لهم يد المساعدة.

٢ - السيدة روحاني عبد الكريم (ماليزيا): لاحظت أن برنامج العمل الدولي من أجل الشباب سيسمح بتوفير ما يحتاجون اليه من المؤهلات المطلوبة ويبث فيهم روح المسؤولية وقالت بعد ذلك إن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب ستتيح لحكومة ماليزيا فرصة إعادة تأكيد إرادتها في الاستجابة لاحتياجات شباب ماليزيا وتطلعاتهم وإن إعداد برنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها يكتسي بالنسبة لحكومة ماليزيا أهمية كبرى.

٣ - وأردفت قائلة إن ٨٤ في المائة من جملة البليون من الشباب الذين يشملهم سكان العالم يوجدون في البلدان النامية وأكثر من ٦٠ في المائة منهم يوجدون في آسيا. ولهذا لا يمكن غض الطرف عن الآثار الاجتماعية الاقتصادية لمثل هذه الظاهرة لا سيما أن في عدد كبير من بلدان العالم وخاصة البلدان النامية تزداد البطالة وتعاني الخدمات الاجتماعية والتعليم من قلة كفاية التمويل. وهذه الحالة يمكن أن تترتب عليها آثار وخيمة بالنسبة للشباب الذين يمكن أن تستهويهم آنذاك انحرافات الاجرام وإساءة استعمال المخدرات اذا لم يجر تصحيح لتلك الحالة. ولهذا يجب أن تقدم لهم يد المساعدة ليس فقط في مجال الصحة ولكن أيضا في مجالات التعليم والتدريب والمساعدة التقنية وفي مجال الائتمان بوجه خاص.

٤ - وواصلت قائلة إنه إذا كانت المشاكل الخاصة بالشباب تعتبر جوهرية، فإنه لا يجب مع ذلك إهمال ما يمس المسنين الذين تزداد أهميتهم النسبية والمطلقة بين السكان. وقد التزمت حكومة ماليزيا عملا بالمثل الأعلى المتمثل في تضامن المجتمع الماليزي بالعمل، في إطار برنامج تنميتها الوطنية "آفاق ٢٠٢٠" على توفير احتياجات المسنين، وقد بدأ فعلا وضع الخدمات في مجال الصحة والسكن والنقل.

٥ - وتحرص ماليزيا حاليا، في إطار برامج مختلفة، على كفالة ما يحتاج اليه المعوقون في المجالات الصحية والتربوية والمهنية وعلى أن تتاح لهم فرص مكافئة لتلك التي يتمتع بها باقي السكان. ويحرص وفد ماليزيا على التأكيد في هذا الصدد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم مزيدا من المساعدة للمنظمات غير الحكومية من أجل تحديد احتياجات المعوقين في مجال التعليم والأساليب التعليمية ومواصلة نشر القواعد المتعلقة بتحقيق فرص متكافئة تساوي الفرص للمعوقين. وسترحب ماليزيا بأية معلومات إضافية من شأنها أن تساعد على تطبيق هذه القواعد.

٦ - وختمت كلمتها قائلة إن ماليزيا تعترف بأن السنة الدولية للأسرة التي احتفل بها عام ١٩٩٤، قد سمحت بإعادة التأكيد على الأهمية الحيوية للأسرة، التي كان انحلالها المتزايد مسؤولا عن التدهور الفعلي للأفراد وعن آثار ذلك التدهور من إجرام، وسوء معاملة الأطفال، والعنف ضد النساء، والاتجار بالنساء والأطفال لأغراض استغلالهم الجنسي، وتعاطي المسكنات السامة، وانتشار وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحالات الطلاق وإهمال الأطفال والمسنين، وازدياد انتشار الأمراض العقلية إلى آخر ذلك. وترى ماليزيا أنه قد حان الوقت للرجوع إلى الحياة في كنف الأسرة والتشبع بقيمها وإحاطة الأسرة من جديد بما كانت تكتسبه من أهمية وذلك باعتماد سياسات من شأنها أن تساعد الأسر وكل فرد من أفرادها على التكيف السريع مع التغييرات الاقتصادية.

٧ - السيد أداوا (كينيا): أشار إلى الأهمية التاريخية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقال بعد ذلك إنه إذا كان الغرض هو العمل على متابعة الصكوك التي اعتمدت في هذه القمة وفي مؤتمرات الأمم المتحدة الحديثة والكبيرة، يجب على البلدان الصناعية والمنظمات الدولية لمساعدة التنمية أن تساعد جزءا من برامج البلدان النامية في مجال التنمية وبصفة خاصة بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وترحب كينيا في هذا الصدد بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" والذي يعتزم المشاركة في أعماله بنشاط.

٨ - وأردف قائلا إن كينيا مقتنعة بأنه يجب، طالما أن هناك اتفاق فعلا على الاعتراف بأن التنمية لها غاية اجتماعية قبل كل شيء، الاتجاه على سبيل الأولوية إلى القضاء على الفقر ورفع العقبات القائمة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع إنشاء وظائف منتجة وإقامة بيئة اقتصادية واجتماعية دولية منتجة. ولهذا فإن كينيا إذا كانت مصممة فعلا على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي تضطلع بها خاصة بواسطة برنامجها للتكيف الهيكلي، فإنها قد اتخذت إلى جانب تلك الإصلاحات تدابير تهدف إلى حماية الفقراء والضعفاء. وهي تواصل لهذا السبب أيضا بإلحاح مطالبة المجتمع الدولي بتحسين الحالة الاجتماعية

في افريقيا وذلك باعتماد مفهوم متكامل وشامل للتنمية يسمح بالقضاء الفعلي على الفقر، وبإعداد برامج للتكيف الهيكي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية للتنمية وتهدف بوجه خاص إلى حماية المجموعات الضعيفة من السكان؛ بالعمل جاهدة على إيجاد تسوية دائمة لمشكلة المديونية (وذلك بتخفيض أو إلغاء الدين الثنائي أو المتعدد الأطراف للبلدان الضعيفة الدخل وبوجه خاص البلدان الافريقية)؛ وبالعمل على تعبئة موارد جديدة للإسراع بالتنمية الاجتماعية (وذلك ليس فقط بترحيل الموارد الموجودة من مجال إلى مجال آخر)؛ وبتشجيع استغلال أوسع وأكثف للعلوم والتقنيات في خدمة التنمية بشكل يتيح زيادة الانتاجية.

٩ - وقد خصصت حكومة كينيا عناية منها بحماية الفقراء من آثار إصلاحاتها الاقتصادية، لميزانية هذه الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ مبلغا قدره ٨٥٥ ٥ مليون من الشلينات الكينية من أجل مراعاة الأبعاد الاجتماعية للتنمية. وهذا المبلغ غير كاف ولكن كينيا تشكر بحرارة المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على الدعم المالي الذي قُدم لها لهذا الغرض. ومن ناحية أخرى، ستستمر كينيا في بذل الجهود لزيادة الأموال المخصصة في الميزانية لهذا البند وتطلب من المجتمع الدولي ومن الهيئات الدولية للمساعدة من أجل التنمية أن تستمر في مد يد المساعدة المالية اللازمة لها.

١٠ - وفيما يخص الشباب، ترحب كينيا بما أقرته الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٤٩ لتكريس جلسات عامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب والقيام ببحث برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها بهدف اعتماد ذلك البرنامج. وإن حكومة كينيا التي تشعر بقلق إزاء المشاكل العديدة التي يواجهها الشباب في كينيا، قد حددت لنفسها، في إطار خطتها من أجل التنمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وضع سياسة عامة من أجل الشباب وجمع الأموال اللازمة لتمويل برامج التعليم والتدريب المخصصة لهم والإسراع بتنفيذ مشاريع خلاقة من أجل توفير الدخل لهم وهي المشاريع التي ستوضع من أجلهم. وذكر بالإضافة إلى ذلك، أن الخدمة الوطنية للشباب التي أنشئت عام ١٩٦٣ ستتلقى مساعدة متزايدة بشكل يتيح إحكام برامج تلك الخدمة في مجال التدريب حيث أن مؤسسات التعليم التقني قد تلقت فعلا الدعم اللازم لمنح الشباب ما يحتاجون إليه من تدريب لملء وظائف في قطاعات الاقتصاد غير الرسمية والمشاركة في إنشاء وتشجيع قيام مؤسسات صغيرة.

١١ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي قد اتخذ تدابير مخصصة لفائدة المسنين - خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة. ولهذا تقدم كينيا مساعدتها لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالشيخوخة والجمعية الافريقية لدراسة الشيخوخة بوضع برنامج إقليمي لفائدة المسنين وتنفيذه. وقد كان المسنون في كينيا وفي معظم البلدان النامية التي يتكون سكانها أساسا من القرويين تتكفل الأسرة بأمورهم حيث كانت تقليديا روابط المسنين بالأسرة متينة. وهذا التضامن التقليدي بدأ يختفي نتيجة لهجرة القرويين التي تزداد أكثر فأكثر واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية لضمان ما يحتاج إليه المسنون من مساعدة.

١٢ - وقال إن كينيا أيدت فيما يخص المعوقين اعتماد الجمعية العامة القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وهي ترحب بالعمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لفائدة هذه المجموعة. وأضاف أن رئيس كينيا قام شخصيا، على المستوى الوطني، بقيادة حملة تهدف إلى تحسين حالة المعوقين وتغيير موقف السكان منهم. ووضعت الحكومة من ناحية أخرى، برامج خاصة للتعليم من أجلهم واتخذت تدابير تسهل حصولهم على وظائف في التجارة وعلى القيام بأنشطة مدرة للدخل.

١٣ - وفيما يخص الأسرة، تؤمن كينيا إيمانا قاطعا بأن كل عمل من أجل التنمية المكرسة لصالح السكان يجب أن ترتكز أساسا على الأسرة. وقد وجهت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين نداء إلى الجهات المانحة من أجل أن تقدم مساهمات جديدة لصندوق التبرعات من أجل السنة الدولية للأسرة بكيفية تسمح بتمويل المشاريع وخاصة في البلدان النامية. وتأمل كينيا أن يُلبَّى هذا النداء وأن يتلقى الاهتمام المطلوب. وأخيرا، فإن حكومة كينيا مصممة على تحسين الرعاية الاجتماعية لسكان كينيا ولهذا عكفت منذ عدة سنوات على تخفيض معدل ازدياد السكان بواسطة جمعية كينيا لتخطيط الأسرة.

١٤ - السيد فرنانديز بالاسيو (كوبا): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كان له الفضل في أنه وضع الإنسان محورا لكل عملية تنمية. ولذلك فإنه من المهم تحديد ما تسهم به التدابير السياسية والأنماط الاقتصادية لضمان احتياجات الفرد المادية والروحية في كل مرحلة من مراحل التنمية. وتساءل ما هي أهمية النجاح الاقتصادي وإرساء الديمقراطية في المؤسسات إذا ما ظل الملايين من الأفراد ضحايا للتمييز والتعصب والبطالة أو إذا لم يستطيعوا الحصول على سكن محترم أو إذا ظل الأطفال يموتون بعشرات الآلاف من جراء أمراض يمكن تجنبها وعلاجها. فالتفكير الليبرالي الجديد قد عرَّض بتضحيته بالصحة والتربية والثقافة والأمن الاجتماعي، التنمية الاجتماعية والبشرية للخطر.

١٥ - وينبغي من ناحية أخرى، الحفاظ على الأولويات والأهداف المحددة في التقرير عن حالة العالم الاجتماعية (ST/ESA/235/E/1993/50/Rev.1) نظرا للحقائق الجديدة والمشاكل التي تصطدم بها البشرية. ويستحسن القيام بوجه خاص بدراسة الحالة الاجتماعية للبلدان النامية وذلك لإيجاد ما تحتاج إليه من علاج باعتماد تدابير ملموسة. وأضاف أن تقرير الأمين العام بشأن الإطار المفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ والاحتفال بها (A/50/114) وهو التقرير الذي يدور حول مختلف المواضيع الهامة، جدير بالنظر فيه بإمعان مثل تقريره عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (A/50/370).

١٦ - وختم كلمته بقوله إن طريقة التنمية القائمة على توزيع عادل ومنصف للثروات الذي سارت عليه كوبا قد سمح لها بإنجاز تقدم هام في مجال الصحة والتربية والعمالة والتنمية والثقافة والحرية الاجتماعية. وتبين تجربتها ليس فقط أن التنمية الاجتماعية يمكن أن تسبق التنمية الاقتصادية بل قد تؤدي إليها. ولهذا تأمل كوبا أن يتم تعزيز مكاسب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٧ - السيدة تفاريس ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية)، نائبة الرئيس، تتولى الرئاسة.

١٨ - السيدة شانغ (الصين): قالت إن عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية عمل جدير بالتقدير من عدة جوانب، ولا سيما فيما يخص الشيخوخة والمعوقين. وأضافت أن المجتمع الدولي والحكومات قد حقق تقدما هاما في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة منذ اعتمادها عام ١٩٨٢. فمشكلة الشيخوخة تعتبر ظاهرة عامة لم تنج الصين منها بل هي تأوي أكبر عدد من المسنين في العالم. ولذلك حددت الحكومة الصينية مجموعة من الأهداف ترمي إلى تأمين العلاج الطبي للمسنين الذي يسمح لهم بالمساهمة في تنمية المجتمع والتمتع بأيام هادئة مطمئنة. واتُّخذت عدة تدابير تهدف إلى الحرص على مصالحهم وتحقيق أهداف محددة. وتقوم الصين كل سنة، في التاسع من أيلول/سبتمبر من التقويم القمري بإحياء يوم احترام الأشخاص المسنين الذي تقام بمناسبته عدة تظاهرات تكريما لهم. ولهذا ترحب الصين بكل ارتياح بالإطار المفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ والاحتفال بها.

١٩ - واستطردت تقول إن الصين التي تولي أهمية خاصة لمسألة المعوقين مقتنعة بأن تطبيق برنامج العمل العالمي الخاص بالمعوقين وتنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين سيساعد على تحسين حالة هذه المجموعة الضعيفة. ويجب في نظرها أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بتعبئة مزيد من الموارد من أجل تطبيق هذه القواعد. وتقوم الصين من جهتها ببذل جهود للقيام في هذا المجال بتحقيق أهداف المساواة والمشاركة والتقاسم. وقد أخِذ في الاعتبار بالإضافة إلى ذلك احتياجات المعوقين في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتُّخذت تدابير عملية من أجل تحسين حالتهم ولا سيما في ميادين إعادة التأهيل والعلاج الطبي والتربية والعمالة. كما خصصت الحكومة أموالا لفائدة المناطق المتخلفة لكي يتسنى للمعوقين الحصول على التدريب وعلى العمل. كما أصدرت الصين مجموعة من القوانين لحماية حقوق المعوقين ومصالحهم.

٢٠ - ونظمت الصين في إطار السنة الدولية للأسرة عدة أنشطة وعقدت ندوات لإرهاف وعي الجمهور بهذه المسألة. ويأمل الوفد الصيني أن تواصل الأمم المتحدة القيام فيما بعد بمنح هذه المسألة كل الأهمية التي هي جديرة بها.

٢١ - السيد كراباتورينو (رومانيا): أعرب قبل كل شيء عن ترحيبه ببحث مسألة متابعة قمة كوبنهاغن في جلسة عامة، بمبادرة من وفد الدانمرك، الأمر الذي سيتيح الفرصة للقيام بتبادل مثمر لوجهات النظر. وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد وضع تحت شعار عقد اجتماعي جديد على المستوى العالمي وشعار مفهوم المسؤولية الجماعية. ولذلك يجب على البلدان أن تبذل جهودا منسقة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تعتمد تدابير لفائدة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ويجب أن يشمل هذا التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية. ويجب أن يكون التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية محلا لنهج متكامل يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة. ورومانيا مهتمة كل الاهتمام بمتابعة قمة كوبنهاغن لأنها بلد

يسعى إلى البحث عن نمط جديد للتنمية الاجتماعية الاقتصادية يقوم صرحُه على القِيم الديمقراطية والقانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحرية التنافس.

٢٢ - وأضاف أن رومانيا تعتزم، في إطار الإصلاحات التي تضطلع بها، بتوفير هياكل مؤسسية لنفسها تسمح لها بتحقيق اللامركزية للرعاية الاجتماعية وذلك باستدراج الوكلاء الاقتصاديين والإدارات العامة المحلية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخيرية إلى المشاركة في تلك الرعاية الاجتماعية. ولتحقيق ذلك ستؤكد على العناية بالمناطق والمجموعات الضعيفة أكثر من غيرها وستشجع السكان على المشاركة مباشرة في هذا العمل. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة رومانيا التي يهمها أن توفر للأشخاص المعوقين فرصا متساوية، وهي سياسة تهدف إلى تحقيق تعبئة أكبر من الموارد البشرية وإدماج المجموعات الضعيفة على نحو أفضل، قد وضعت عددا من الترتيبات تتيح لهم الحصول على التربية، في بيوتهم بوجه خاص، وتسمح لهم بالحصول على العلاج الطبي والأدوية والنقل مجانا، وبإعفائهم من بعض الضرائب. وقد تولت كتابة الدولة للمعوقين تطبيق القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وتقدم رومانيا في هذا الصدد تهانيها للمقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية على الكيفية التي اضطلع بها بولايته وتشجعه على مواصلة السير على هذا الطريق.

٢٣ - وأشار ممثل رومانيا إلى أن كل مجتمع عليه ليس فقط أن يهتم بكبار السن من أفراده وذلك بمنحهم العناية الطبية المناسبة لسنهم ولكن أيضا الاستفادة من خبرتهم بتشجيعهم على أن يظلوا أعضاء عاملين في ذلك المجتمع. ويبين اعتماد إطار مفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩١ والاحتفال بها إلى أي مدى تحتل ظاهرة الشيخوخة مكان الصدارة في أولويات المجتمع الدولي.

٢٤ - وفي ميدان الأسرة، اعتمدت حكومة رومانيا مجموعة من التدابير السياسية تهدف إلى حماية الأسرة بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع وللتغيرات وخاصة التحول الاقتصادي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية واللجنة الوطنية للسنة الدولية للأسرة.

٢٥ - وقال إن على الأسرة والحكومة من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى أن يحرص على ازدهار الشباب بوصفه أمل الوطن كله وذلك ببذل الجهود في هذا الاتجاه. وتأمل رومانيا أن يشكل برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها إطارا توجيهيا هاما.

٢٦ - السيد غوباريفيشت (بيلاروس): قال إن تعدد المشاكل الاجتماعية وأبعادها تطرح مسألة النظر من جديد في قواعد التقدم الحضاري نفسه. ولهذا ترحب بيلاروس باعتراف المجتمع الدولي بإعلانه وبرنامج عمل فيينا بأنه ينبغي له أن يمنح مساعدة للبلدان المارة بمرحلة انتقال لمساعدتها على مواجهة مشاكلها الاجتماعية. وقد حان الوقت لكي تجسد هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها هذه الالتزامات باتخاذ تدابير عملية. وأضاف أن بيلاروس تقدر الأعمال التي أنجزتها لجنة التنمية الاجتماعية وهي مقتنعة بأن إعادة انتخابها عضوا في اللجنة هو اعتراف لها بالدور الذي تضلع به في أعمالها.

٢٧ - ولا تشك بيلاروس في أن التنمية الاقتصادية ستعمل على تحسين الحالة الاجتماعية للسكان. وأنه إذا كانت هذه المهمة تقع، على المستوى الوطني، على الدولة، فإنها تقع، على الصعيد الدولي، مقابل ذلك، على الأمم المتحدة. ولا بد من ملاحظة أن الميدان الاجتماعي الاقتصادي هو بالضبط الميدان الذي أظهرت فيه الأمم المتحدة أكبر ضعفها ذلك أن القول قد تغلب فيه على العمل وهذا مما يؤسف له. وأعرب ممثل بيلاروس عن الأمل أن يجري تعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يقوم هذا الأخير بوضع معايير للتنمية الاجتماعية لفائدة المجتمع العالمي.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه في خلال الأشهر الستة التي مضت منذ اجتماع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية زادت المشاكل الاجتماعية في بيلاروس تفاقما. فالإصلاح الاقتصادي التدريجي الذي يفرضه الانتقال إلى اقتصاد السوق كانت له آثار وخيمة على مستوى معيشة السكان وبوجه خاص في القطاعات الأكثر ضعفا مثل قطاع المعوقين وقطاعي كبار السن والشباب. وهناك من يرى أن أكثر من نصف سكان بيلاروس يعيشون دون عتبة الفقر. وأن النسبة الحالية لنمو البطالة وهي ٢ في المائة نسبة لا تمثل الواقع الحقيقي ذلك أنه إذا أخذ في الاعتبار تخفيض مدة العمل اليومي ومدة العمل خلال أسبوع وطرح الإجازات غير المدفوعة الأجر أو التي يدفع فيها أجر جزئي بحيث تكون البطالة "مستترة" فإن الرقم الرسمي لها يزيد عن ذلك من ٦ إلى ٨ أضعاف. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن معدل الولادات قد انخفض بما يعادل النصف.

٢٩ - وواصل قائلا إن بيلاروس تتميز بارتفاع نسبة الشيخوخة بين سكانها الأمر الذي فرض على الحكومة أن تزيد من نفقات التقاعد والمساعدة الطبية، وحثها منذ عام ١٩٩٤ على تدريب متخصصين في آثار الشيخوخة وأطباء نفسيين. ووضعت بيلاروس طبقا لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، برنامجا شاملا لفائدة كبار السن. وتؤيد الحكومة كل التأييد الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩.

٣٠ - وتستعد بيلاروس سعيا منها إلى تسوية مشكلة المعوقين الذي ازداد عددهم بكثرة، لوضع برنامج شامل للوقاية من العجز وإعادة تأهيل المعوقين وإصدار قوانين في هذا المجال، وذلك على الرغم من مصاعبها الاقتصادية. وتشير بيلاروس إلى أن هناك بلدانا أخرى تمر بمرحلة انتقال تواجه مشاكل مماثلة وتود أن تساعد الأمم المتحدة على تدريب إخصائيين في هذا المجال. ويرحب وفد بيلاروس بالعمل الذي اضطلع به المقرر الخاص لمتابعة تطبيق القواعد لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ويأمل أن تتخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه القواعد عمادا لاستراتيجيتها الوطنية.

٣١ - واستطرد ممثل بيلاروس قائلا إن الأسرة تعاني أيضا من المصائب الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بيلاروس وأوضح أن هناك فعلا قانونا بشأن المنحة العائلية وأن الأسرة لها الحق في امتيازات ضريبية مختلفة. لكن مع ذلك يظل هناك وجوب تسوية كثير من المسائل القانونية والتربوية والنفسية والطبية الاجتماعية. وإن بيلاروس التي تدرك أنه ينبغي لها أن تضع برامج خاصة تأخذ في الاعتبار

احتياجات الأسرة ستكون مقدرة كل التقدير لما قد تقدمه لها البلدان المتقدمة النمو من مساعدة في ميدان الرعاية الاجتماعية. ويأمل وفد بيلاروس الذي يرحب بنتائج السنة الدولية للأسرة، أن يستمر تنفيذ البرامج التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا الإطار.

٣٢ - وتعمد بيلاروس إلى إصلاح ما يعاني منه اقتصادها من مساوئ وتعمل في الوقت نفسه على التقليل من آثار هذا الإصلاح على القطاع الاجتماعي. وبما أن نظام الضمان الاجتماعي الموروث عن النظام السوفياتي لم يعد يستجيب للاحتياجات فإنه يجب عليها أن تعيد توجيه الدعم الاجتماعي. فالقوانين الإضافية التي صدرت لم تعد تكفي لضمان حماية اجتماعية للسكان على نحو أفضل. وبالرغم من الإصلاحات الاجتماعية التي يحاول البلد تطبيقها والعزم الذي يبديه السكان وهي الإصلاحات التي حافظت على استقرار سياسي نسبي، فإنه يخشى إذا فشل حل المشاكل الاجتماعية أن يصبح ذلك مثارا لقلق المجتمع الدولي كله. ولهذا ترى بيلاروس أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن تؤيد الجهود التي تبذلها بيلاروس في هذا الميدان. وبيلاروس تواجه بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المشتركة بين كثير من البلدان المارة بمرحلة انتقال، مشاكل خاصة بها نشأت عن آثار كارثة تشيرنوبيل. فقد تعرض فيها لآثار الإشعاعات الذرية ما يقرب من مليونين من السكان ولا يستطيع البلد نتيجة للمصائب الاقتصادية الخطيرة التي يتخبط فيها، أن يكرس أكثر من ١٨ في المائة من ميزانيته لمعالجة آثار هذه الكارثة. ولهذا فهو يحتاج إلى أعلى نسبة من مساعدة المنظمات الدولية والحصول على تبرعات ومساعدة الدول الأخرى.

٣٣ - وختم كلمته قائلا إن بيلاروس ستبذل كل ما في وسعها للقيام سريعا بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، لكن عليها أن تقوم وحدها بمواجهة مصاعبها المتعددة. وهي مقتنعة كل الاقتناع بأنه يجب اعتماد برنامج شامل لمساعدة البلدان المارة بمرحلة انتقال في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن ينص هذا البرنامج على تدابير لإنشاء أو تحسين نظم الرعاية الاجتماعية في إطار ظروف الاقتصاد السوقي ووضع أسس هيكلية لحماية البيئة وسلامة العمل وصحة السكان وتدريب أو إعادة تدريب الأطر في سياق اقتصاد سوقي والقضاء على الفقر. وستقدر بيلاروس كل التقدير كل ما قد تتخذه المنظمة من تدابير من أجل التخفيف ولو قليلا من المصاعب الاجتماعية التي يعاني منها شعب بيلاروس.

٣٤ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): قال إن الخطط الملموسة التي نشأت عن الإعلان وبرنامج العمل المفصل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كانت قليلة وأن متابعة مؤتمر القمة لم تسفر حتى الآن عن نتائج مشجعة. وما زالت الحالة العامة في البلدان الأكثر فقرا تزداد تدهورا وما زال التفكك الاجتماعي والفقر والمجاعة والبطالة والإجرام والمشاكل الاقتصادية تعوق التنمية الاجتماعية وتقف عقبة في طريق إنجاز العدالة الاجتماعية.

٣٥ - وبما أن التنمية الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية فإن المشكلة تتطلب نهجا متكاملا لعلاجها. ويجب بالنسبة للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا أن يكون المجهود الوطني الذي

لا بد لها من الاضطلاع به مستكمـَلا ومعززا بدعم دولي وبتوافر الموارد اللازمة، ويتوقف هذا العنصر الأخير تماما على الإرادة السياسية.

٣٦ - وأردف قائلا إن أصل المشاكل الاجتماعية في بنغلاديش يرجع إلى الفقر والحالة السيئة للاقتصاد. ولذلك يرتكز المجهود الوطني للتنمية على تشجيع التنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر وتوفير العمالة واستثمار الموارد البشرية. وقامت الحكومة الحالية في سبيل وضع استراتيجية متكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بمباشرة خطة للتنمية جديدة ويخصص جزء لا بأس به من ميزانية التنمية للقطاع الاجتماعي وبوجه خاص للتربية والصحة وتنظيم حركة السكان. كما قامت بنغلاديش من أجل تشجيع التكامل الاجتماعي بمباشرة برامج خاصة لفائدة النساء والأطفال والشباب والمعوقين وكبار السن والأقليات بهدف الوصول بوجه خاص إلى تخفيض الأمية (تعليم ابتدائي إجباري، برامج للتعليم خارج المدارس، برامج لمحو الأمية بين كبار السن، وبرامج مبتكرة تهدف إلى محاربة النسبة المرتفعة للتسرب وذلك بتوزيع الأغذية)، مع التركيز بوجه خاص على تربية البنات الصغيرات. وتضطلع الحكومة أيضا بتنفيذ برامج مبتكرة تهدف إلى التخفيف من الفقر والقيام خاصة بمحاربة انتشار الفقر بين النساء وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وبفضل آليات إقليمية تابعة لرابطة التعاون الإقليمي لآسيا الجنوبية.

٣٧ - وواصل ممثل بنغلاديش بقوله إن الشباب يقومون بدور في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولذلك لا بد من القيام بعمل منسق من أجل تعبئة قواهم الخلاقة لفائدة المجتمع. وترحب بنغلاديش في هذا الصدد بوضع برنامج العمل الدولي للشباب حتى مطلع عام ٢٠٠٠ وما يليه. وأضاف أن بنغلاديش تمارس سياسة وطنية لفائدة الشباب الذي يمثل ثلث سكان البلد كما أنها تنفذ برامج تهدف بالضبط إلى اشراك الشباب في مختلف الميادين.

٣٨ - وإذ هي مقتنعة بأنه يجب أن يـُمنح للمعوقين ما يـُمنح لغيرهم من الفرص قد باشرت بنغلاديش على الرغم من قلة مواردها ووسائلها برامج خاصة للمساعدة وحددت بوجه خاص حصصا في مجالي السكن والعمالة للمعوقين. وحتى وإن كانت مشاكل الشيخوخة أقل حدة في بنغلاديش منها في بلدان أخرى نتيجة أساسا لتقاليدها وعاداتها فإنها تعتزم تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة وباشرت خطة للعمل الوطني وذلك لمساعدتهم على المشاركة الكاملة في حياة المجتمع. وترحب بنغلاديش من ناحية أخرى بالإطار المفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ والاحتفال بها. وأضاف أن ضمان المساواة للأقليات وغيرها من المجموعات الضعيفة واشراكها مشاركة كاملة في حياة المجتمع يظل أحد الأهداف ذات الأولوية للتكامل الاجتماعي ولجهود التنمية في البلد. وترى بنغلاديش بالإضافة إلى ذلك أنه يجب الاعتراف بدور الأسرة بوصفها وسيلة تكامل اجتماعي، وإنعاش هذا الدور.

٣٩ - وبنغلاديش التي ضاعفت من جهودها من أجل المخططات الوطنية والإقليمية تعتبر أنه يجب من الآن فصاعدا مضاعفة التنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز برامج الأمم المتحدة الجارية في مجال التنمية الاجتماعية.

٤٠ - السيدة هوريوتشي (اليابان): قالت إنه يجب تشجيع التنمية الاجتماعية لضمان الاستقرار والازدهار في عالم هو الآن فريسة للمنازعات الإقليمية الناشئة في معظم الأحيان عن الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي. ويرى بلدها أن الأمم المتحدة يجب أن تُعنى بالمشاكل الاجتماعية التي تمس العالم بأسره. وأضافت أن الوفد الياباني سيعود إلى الحديث بتفصيل أكبر عن هذه المسألة عندما تبحث الجمعية العامة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لكنها تعتبر أنه ينبغي لجدول أعمال اللجنة الثالثة أن يأخذ في الاعتبار ما تم من خطوات التقدم لتطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا وما يعترض سبيله من عقبات. كما أنها توافق على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعداد تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم وتصر على أن يؤخذ فيه بعين الاعتبار عملية البحث والتقييم لتطبيق هذه الصكوك.

٤١ - وأردفت قائلة إن الوفد الياباني يؤيد من حيث المبدأ المشروع الأولي لتقرير عام ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم (الوثيقة A/50/84-E/1995/12). غير أنه ينبغي في نظرها أن تُعطى أهمية أكبر لاستثمار الموارد البشرية وكذلك لمسائل المساواة والانصاف التي ينبغي أن تُلحق بها مسألة الفقر على أن تشكل هاتان المسألتان بندين منفصلين.

٤٢ - وسيقدم الوفد الياباني آراؤه بشأن مسألة الشباب أثناء الاجتماع الاستثنائي الذي ستكرسه الجمعية العامة لهذه المسألة في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر القادمين.

٤٣ - وبما أن اليابان مجتمع تنتشر فيه الشيخوخة بسرعة، (بينما كانت نسبة الأشخاص البالغين ٦٥ عاما وأكثر تمثل ١٤,١ في المائة من مجموع السكان عام ١٩٩٤، يتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٢٥,٥ في المائة مع حلول عام ٢٠٢٠)، ولذلك تعمل الحكومة اليابانية بحزم على ضمان توفير ظروف للحياة أفضل لهؤلاء الشيوخ وتوفير إمكانية مشاركتهم حسب استعداداتهم في حياة المجتمع. وينبغي العمل على تحديد هدف لإنشاء برامج مجتمعية قبل حلول عام ٢٠٠١ توفر العلاج لكبار السن وتشجعهم على المشاركة في الحياة الاجتماعية التي يمكن أن يقدموا لها بفضل كفاءاتهم وحكمتهم ما يثريها. وستساعد السنة الدولية لكبار السن التي سيحتفل بها في عام ١٩٩٩ بإرهاف الوعي العالمي بهذه المسألة وسيبذل اليابان من جهته كل جهده لمساندة الأنشطة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض.

٤٤ - ومضت قائلة إن السنة الدولية للأسرة التي احتُفل بها عام ١٩٩٤، وكذلك المؤتمرات الدولية التي عقدت حديثا والتي تجري حاليا متابعتها قد أثارت وعيا عالميا بالمسائل المرتبطة بالأسرة؛ ويرى اليابان إذن أنه ليس من الضروري ولا من الحكمة وضع خطة عمل جديدة. بل يجب في نظره الالتزام داخل الأسرة باحترام الحقوق الأساسية وتحقيق المساواة للجميع والالتزام لدى صياغة وتطبيق السياسات بمراعاة الأشكال المختلفة التي تكتسيها الأسرة وبالتغييرات التي طرأت على حياة الأسرة. وسيعمل اليابان من جهته على تشجيع تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة على قدم المساواة والتصديق في هذا الصدد عام ١٩٩٥ على الاتفاقية رقم ١٥٦ لمنظمة العمل الدولية بشأن العمال الذين لهم مسؤوليات عائلية.

٤٥ - ولاحظت اليابان في التقرير الذي وضعه المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية متابعة تطبيق القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (A/50/374). ويجب على الدول الأعضاء أن تطبق القواعد في إطار نظامها الوطني، ولا سيما أنها تساهم أكثر من برنامج العمل الدولي، كما أشار المقررالخاص إلى ذلك، في تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وهو هدف توليه الحكومة اليابانية أهمية خاصة. فإن البرنامج الطويل الأجل الذي كانت اليابان قد وضعته منذ بعض الوقت لفائدة المعوقين قد تم تنقيحه عام ١٩٩٣ للتأكيد بوجه خاص على ثمانية مجالات كبرى: التوعية، التربية والتدريب، العمالة، الصحة والطب، الرعاية الاجتماعية، البيئة، الرياضة والترفيه، الثقافة والتعاون الدولي. وليس هناك من يشك في أن اليابان يهتم بتنفيذ برنامج العمل الدولي الخاص بالمعوقين كما أنه قد دفع، عام ١٩٩٥، مبلغا قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل المعوقين.

٤٦ - وتأمين التنمية الاجتماعية ليست من المهام التي يمكن للحكومات أن تنجزها بمفردها؛ ولهذا لا بد أن تشترك في ذلك المنظمات غير الحكومية وجميع الهيئات الدولية.

٤٧ - السيد مينوفيس تريكل (أندورا): قال إن رؤساء الدول والحكومات التزموا أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتخفيض عدم المساواة وبالقضاء على الفقر وبتشجيع التكامل الاجتماعي. وقد اتخذ مفهوم الأمن في الوقت الحاضر مدلولا يتسم بطابع شخصي، ذلك أن الفرد أصبح يهتم أكثر فأكثر بأمنه وبتوفير الغذاء لأعضاء أسرته ومجتمعه وتوفير التربية لهم. وقد اقترحت إمارة أندورا، انطلاقا من مبدأ أن كل تنمية اجتماعية تحتاج الى مشاركة عامة، أن يضاف الى إعلان كوبنهاغن التزام، يعتمده مؤتمر القمة، يشجع مشاركة الجميع في عملية تشييد مجتمع منسجم، وفي الحوار والمشاورة.

٤٨ - ويساور إمارة أندورا قلق شديد من جراء بطالة الشباب الذين يعتبرون أمل العالم ذلك أن البطالة تجرهم نحو الفقر والمخدرات والإجرام. ويزيد، ما تنطوي عليه هذه الحالة من قلق، في البلدان النامية حيث ستزيد اليد العاملة من ٢,٣ في المائة في السنة خلال السنوات العشر القادمة، الأمر الذي سيتطلب إنشاء حوالي ٢٦٠ مليون وظيفة جديدة. ولهذا يجب أن تأخذ في الاعتبار متابعة مؤتمر القمة العالمي هذا الواقع وأن تجد وسائل لإدماج الأجيال الجديدة في عالم الخدمة دون التعرض مع ذلك لصغار الشباب الذين تم إدماجهم فعلا منذ مدة طويلة. وفي هذا الصدد، ترحب إمارة أندورا بقرار الجمعية العامة إعلان سنة ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن. وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات المعوقين وذلك بالحرص على أن يتسنى لهم الإندماج في عالم الخدمة لإنشاء بيئة تساعد على إزدهارهم. وينبغي في الأخير تعلم تقدير قيمة الرجل والمرأة على أساس ما لهما من خصال ومن مواهب محددة.

٤٩ - وأكد ممثل أندورا في ختام كلمته الأهمية التي تكتسيها بالنسبة لإمارة أندورا اتفاقية حقوق الطفل التي وقعها وزير العلاقات الخارجية حديثا في نيويورك والتي يستعد برلمان أندورا لتصديقها. وأضاف أن تطبيق هذه الاتفاقية والالتزامات التي اتخذت في كوبنهاغن ستساعد على تأمين صحة وسعادة الأطفال

ولكن يجب لتحقيق ذلك أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكبر قوة وأدرك للتحديات التي ستواجهها على صعيد الأمن وخاصة في القطاع الاجتماعي.

٥٠ - السيدة انختسيتسيغ (منغوليا): قالت إن وسائل الحياة الهادئة المطمئنة لم تعد مضمونة للأسرة البشرية التي أصبحت فريسة للبؤس، والاغتراب، والجوع وسوء التغذية، والعنف والتمييز، وارتفاع نسبة الإجرام، وتعاطي المخدرات والأمراض المعدية. وقد شهد قادة البلدان التي شاركت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن أن هذه المشاكل الاجتماعية تشكل فعلا موضوعا لإثارة التوتر في كل دولة، ولكن أيضا فيما بين الدول والتزم هؤلاء القادة ببذل كل ما في وسعهم من أجل هزيمة الفقر وتشجيع وسائل لإيجاد العمالة المنتجة وإقرار عدالة أوسع وأمن داخل مجتمعهم. وتود منغوليا في هذا الصدد أن تقتنع بأن الجمعية العامة عندما ستقوم ببحث بند جدول الأعمال المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الصناعية" ستشجع تقدم أنشطة المتابعة على المستويات الوطنية والدولية.

٥١ - وأردفت قائلة إن وفد منغوليا الذي شارك في مبادرة اقتراح سنة دولية لمحو الأمية يولي أهمية خاصة لمسألة التربية ومحو الأمية. وقد ساعدت اللجان الوطنية المنشأة في ١١٨ بلدا، بمناسبة إحياء السنة الدولية، على تعبئة الرأي العام وعلى حث الحكومات والمنظمات غير الحكومية على العمل في سبيل التربية ومحو الأمية. ويجب أن تعتبر سنة ١٩٩٠ ليس فقط سنة رمزية من حيث محو الأمية ولكن أيضا من حيث استقرار عدد كبار السن الأميين في العالم. ولا يزال في الوقت الحاضر تعميم محو الأمية أحد الأهداف الأولية للمجتمع الدولي ذلك أن التعليم أصبح يعتبر الآن محركا للتقدم وليس فقط اهتماما من الاهتمامات القطاعية أو الخدمة الاجتماعية.

٥٢ - ويتبين من تقرير الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة عن خطوات التقدم المحرزة وعن المشاكل التي ووجهت في مجال محو الأمية (A/50/181)، أنه تمت خطوات تقدم محسوسة على الصعد التالية: ازدياد معدل الإلمام بالكتابة والقراءة؛ وازدياد عدد كبار السن الملمين بالكتابة والقراءة، وعدد الملتحقين بالمدارس، في عدة مناطق من العالم. ومن شأن هذا التقدم أن يبعث على الارتياح ولا سيما أنه يخص عددا من البلدان النامية وبخاصة بلدان آسيا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، التي تم محو الأمية فيها بحوالي ٩٠ في المائة.

٥٣ - وهذا التقرير نفسه لا يحاول مع ذلك إخفاء المشاكل القائمة: أكثر من ١ من ٥ من كبار السن لا يزالون أميين، والمرأة تمثل أكثر من ٣ من ٥ من الأميين، وعدد الأطفال الذين في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي ولا يلتحقون بمدارسه يبلغ ١٢٩ مليون طفل. وهذه الحقائق تستوجب سواء من جانب الهيئات الوطنية أو الدولية تعبئة أكثر فعالية.

٥٤ - وتدين منغوليا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة بقيامها بوضع وإتباع نهج موحد لضمان متابعة السنة الدولية لمحو الأمية والمؤتمر العالمي الخاص بالتربية للجميع، التي كانت غايتهما معا القضاء على الأمية والنهوض بالتربية للجميع.

٥٥ - يعتزم وفد منغوليا أن يقدم مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون في خدمة التربية للجميع.

٥٦ - السيد صالح (البحرين): قال إن أهمية البند قيد النظر ترجع الى موضوعه وهو الإنسان الذي هو أساس التنمية الاجتماعية، فهي تهدف الى تحقيق وضع أفضل له ولذلك فهو أساس كل تنمية وتطور وبصفة خاصة التنمية الاقتصادية.

٥٧ - والتنمية يجب أن تضمن للإنسان بيئة طبيعية نظيفة ومأمونة وتضمن أيضا للإنسان حقه في العمل والتعليم والصحة وكذلك أن تضمن له وسائل المشاركة في خدمة المجتمع.

٥٨ - ويجب أثناء وضع السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية أن يؤخذ في الاعتبار ليس فقط جميع هذه المسائل المرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا بل أيضا مراعاة مشاركة كل فئات المجتمع في عملية التنمية الاجتماعية.

٥٩ - وأردف قائلا إن صلاح الأسرة وهي نواة المجتمع ضروري لصلاح أفرادها وهنا لا بد من الإشارة الى أن اهتمام البحرين بالأسرة ليس واجبا اجتماعيا فحسب، بل واجب ديني وأخلاقي وسياسي وحضري ايضا. وبلادي تمنح كل الظروف المناسبة لحياة كريمة دعائمها الدين والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية.

٦٠ - أما فيما يخص تقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (A/50/370) فإن البحرين ترحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة في سبيل النهوض بالأسرة والقيام بما يضمن لها ظروف الرفاه الاجتماعي. وقد شاركت الهيئات المدنية والحكومية لبلدي بالاحتفال عام ١٩٩٤ بالسنة الدولية وذلك بالقيام بعدة أنشطة تتعلق بدعم دور الأسرة في المجتمع. وقد أبرزت البحرين بمشاركتها في جميع المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة الإنجازات التي حققتها في مجالات رعاية الأسرة وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

٦١ - وتعمد البحرين الى حماية جميع أفراد الأسرة في جميع مراحل الحياة. وفي هذا الصدد، فإن المادة ٥ (ب) من دستور دولة البحرين الصادر عام ١٩٧٣ تنص على أن "تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة". ومن ناحية أخرى، تساهم قوانين التأمين الاجتماعي في البحرين في تقديم الضمانات القانونية اللازمة لحماية المسنين والمرضى الذين لا يستطيعون لسبب من الأسباب الاستفادة من الحماية الاجتماعية التي توفرها

الدولة. وبالإضافة الى ذلك فإن التقاليد العربية تجعل أن مجتمعنا لا يواجه مشاكل في مجال رعاية المسنين كتلك التي تواجهها مجتمعات أخرى ففي البحرين يحظى كبار السن بالمعاملة الطيبة كما يحظون بالاحترام وبالتعويل على حكمتهم في الملمات والصعاب.

٦٢ - وفيما يتعلق بالشباب، تحرص البحرين على توفير كل الظروف لخلق جيل مزود بكل المؤهلات التي من شأنها خدمة التنمية الاجتماعية. وقد تم إنشاء المراكز العلمية والثقافية والرياضية التي توفر كل التسهيلات الممكنة للشباب حتى ينهضوا بدورهم في المجتمع.

٦٣ - ويولي البحرين أيضا أهمية كبيرة للعناية بفئة المعوقين وأنشأ مركزا وطنيا لإعادة تأهيل المعوقين كما يحرص البحرين على تقديم كل التسهيلات اللازمة لهم ليتسنى لهم القيام بدورهم في المجتمع على أكمل وجه.

٦٤ - وختم كلمته قائلا إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد أقر مبادئ يجب على البلدان أن تطبقها وفقا لمبادئها الثقافية بما يؤدي الى تحقيق تعاون دولي أمثل في مجال التنمية الاجتماعية. وتتابع البحرين باهتمام العمل المضطلع به من أجل تنفيذ إعلان كوبنهاغن ومن أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية وتعبئة المجتمع الدولي لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

٦٥ - السيدة مسدوا (الجزائر): لاحظت أن الفجوة بين الأغنياء والمحرومين ما زالت تتسع بالرغم من الفوائد العظيمة التي حققها للإنسانية التقدم العلمي والتقني، وبالتالي فإن هذه الفوائد ما تزال موزعة توزيعا غير منصف وذلك فيما بين البلدان وداخل البلد الواحد نفسه. ولا يمكن معالجة تدهور الحالة الاجتماعية والحصول على نتائج محسوسة في ميدان التنمية بصورة عامة والتنمية الاجتماعية بصورة خاصة إلا بعمل تتضافر في القيام به جهود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ذلك أن العالم يزداد ارتباطا أكثر فأكثر.

٦٦ - وأردفت قائلة إن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية يمثل ميثاقا حقيقيا للتنمية الاجتماعية يجب أن يلهم عمل الدول وهيئات الأمم المتحدة بشأن القيام بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المنبثقة من اتفاقات بريتون وودز، بإرساء قواعد لتعاون حقيقي لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتي تمثل السلطات العامة أحد دعائمه الأخرى، وهذا بعد أن أتاح ذلك الإعلان وبرنامج العمل إحلال البعد الاجتماعي في مكانه المناسب من عملية التنمية وما أكده من علاقة وثيقة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي في السياسيات الوطنية والدولية.

٦٧ - وقالت إن مشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي لا يمكن حلها دون نمو اقتصادي وديمقراطي. والجزائر مقتنعة بأنها بفضل النمو الاقتصادي والديمقراطي ستحقق التنمية والوئام الوطني وستحل الأزمة المتعددة الأشكال التي تواجهها.

٦٨ - واستطردت تقول إن دستور عام ١٩٨٩ يضمن قانونا، لجميع أفراد المجتمع حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية والإنصاف السياسي في إطار الاحترام لمبدئي التعدد والتنوع. وبذلك جعل من الممكن قيام تعاون فعلي بين الدولة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦٩ - وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الجزائر التي صممت على أن تكتسب بجهود مضنية ولكنها خصبة فوائد من الكفاح ضد التخلف الاقتصادي، باشرت القيام بإعادة هيكلة عميقة الجذور لجهازها الاقتصادي من أجل إعداد الانتقال من اقتصاد مركزي الى اقتصاد يستجيب الى قوانين السوق. وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير تخص العمالة وتدريب الشباب وإنشاء مؤسسات فردية صغيرة ووضع شبكة للرعاية الاجتماعية تسمح بتخفيف الآثار السلبية لبرنامج التكيف الهيكلي الذي لا بد منه. غير أن هذه التدابير وغيرها التي اتخذتها البلدان النامية الأخرى لا يمكن أن تعطي ثمارا إلا بعودة النمو الوطني وايجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك ضرورة العمل أساس احترام حق جميع سكان المعمورة في التنمية والكرامة.

٧٠ - السيد كركلاند (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن على كل حكومة أن تطبق برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وذلك بتنفيذ البرامج المحددة للاستجابة أساسا لاحتياجات البلد. وأضاف أنه في الكثير من البلدان وخاصة البلدان الافريقية أو المصنفة في جملة أقل البلدان نموا، قد قبلت لأنها تعتمد في ذلك على المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في إعلان كوبنهاغن، بتكميل برامج التكيف الهيكلي وذلك بتعزيز عمليات القروض التي تسمح بتمويل الاستثمارات التي تهدف إلى التنمية الاجتماعية. وأن تجعل محور سياساتها للتنمية المستدامة إنشاء وظائف إنتاجية جديدة في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وفي سبيل إنشاء العمالة قبلت بتشجيع حرية السوق والتعاون الدولي في ميادين سياسة الاقتصاد الكلي وتحرير القيود في مجالي التجارة والاستثمار. ويتوقف نجاح هذه السياسات كثيرا على وجود مجتمع مدني قوي وديمقراطي قائم على المبدأ العالمي المتمثل في حرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات دون مراقبة الدولة أو الأحزاب السياسية.

٧١ - وفي هذا الصدد، لقد بدأت مؤسسات التمويل الدولية (وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وهيئات الأمم المتحدة وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحث كيفيات إدماج برامج التنمية الاجتماعية في مخططات التكيف الهيكلي. ومن رأي وفد الولايات المتحدة أن الاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنسيق المساعدة المتعددة الأطراف التي تُقدم في إطار برامج تُنفذ على مستوى كل بلد، أمر منطقي.

٧٢ - وبما أن القيود في مجال الميزانية لا تسمح في جميع أطراف العالم بأن يأمل المرء تخصيص موارد جديدة وإضافية للتنمية الاجتماعية فإنه يتعين على الحكومات أن تقوم باختيارات صعبة وذلك بإعادة تخصيص بعض الموارد الموجودة للبرامج التي قد تأكد نجاحها فعلا. كما ينبغي كذلك للأمم المتحدة أن تستخدم على نحو أفضل الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية - ولجميع برامجها الأخرى. ويعتبر إصلاح

المنظمة أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة لوفد الولايات المتحدة في إطار الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٧٣ - وبما أن الوفد الأمريكي مقتنع بأن على التنمية الاجتماعية أن تجند الإنسان، وهو أثمن الموارد، لتحسين حالة كل فرد، فقد التزم بلده بتشجيع تكافؤ الفرص للجميع بما في ذلك المعوقين والشباب وكبار السن. وهو يؤيد دون تحفظ القواعد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والخطة التي اعتمدها المقرر الخاص لمتابعة تنفيذ القواعد.

٧٤ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشيرا إلى الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب بأن الشباب الذين يتوقف مستقبلهم على جميع المجتمعات، يجب القيام بحمايتهم من أخطار المجتمع - الأمراض، والمخدرات، والتلوث، والتمييز، وعدم وجود مأوى لهم، والعنف، والحرب - وأن يتسنى لهم أن ينشأوا ويترعرعوا في اطار يفتح لهم أبواب المجتمع: يجب أن يتاح للشباب التعليم الأساسي دون تمييز على أساس الجنس والسن والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وحينئذ يمكن بلوغ هدف القضاء على الأمية قبل عام ٢٠٠٠ إذا أمكن.

٧٥ - ويجب تحضير المستقبل بمساعدة الشباب، ولكن يجب أيضا مساعدة كبار السن للمساهمة في الحياة الحاضرة وذلك بالاستفادة من معارفهم وكفاءاتهم. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد، تمهيدا للسنة الدولية للمسنين، التي سيحتفل بها عام ١٩٩٩، البرامج التي تستغل دراية الأشخاص غير العاجزين مثلها مثل البرامج التي تهدف إلى حماية الأشخاص الضعفاء.

٧٦ - وختم كلمته قائلا إن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة قد أكد ضرورة تعزيز الأسرة التي يتعين على الآباء في اطارها أن يوفروا الإيواء والغذاء والتربية للجيل القادم وبوجه خاص لبنات ذلك الجيل. ويؤيد وفد الولايات المتحدة كل مبادرة تهدف إلى جعل كل أعضاء الأسرة يشاركون في حياة المجتمع مشاركة كاملة.

٧٧ - السيد هوانسو (بنن): قال إن المجتمع الدولي مضطر لما يشاهده من التقلبات التي لم يسبق لها مثيل إلى أن يهتم بالمسائل الاجتماعية. وأشار إلى أن التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/50/84) يشكل في الوقت نفسه حصيلة للاتجاهات الحالية ومشروعا تمهيديا لتقرير عام ١٩٩٧ عن هذا الموضوع.

٧٨ - وواصل قائلا إن عولمة الاقتصاد قد صاحبها الكثير من المساوئ. وأن الآثار الايجابية لبرامج التكيف الهيكلي يتأخر تجسيدها وأن هذه البرامج تعاني بالأحرى من تفكك القطاع الاجتماعي ومن زيادة البطالة والإجرام. بل إن البرامج التي تهدف إلى محاربة الفقر والجوع وإلى تحسين الظروف الصحية ونوعية السكن وإلى الاصحاح والتربية قد تراجعت لكي تفسح المجال لمتطلبات التكيف الهيكلي بحيث أصبح من المهم

إعـادة تحديد الأولويات في مجال التنمية بل ومعاودة التفكير في شروط إنجاز الحق في التنمية حتى ولو تطلب الأمر لتحقيق ذلك تصفية النظام الاقتصادي الحالي الذي يمنع ثلثي البشرية من ترضية احتياجاتها الأساسية.

٧٩ - واستطرد ممثل بنن يقول إن التنمية الاجتماعية يجب من الآن فصاعدا أن تكون جزءا من التنمية المستدامة كما حددها مؤتمر قمة المعمورة في ريو أي تنمية أساسها الإنسان. ولهذا يجب تجاوز الوعي الجماعي الذي حمل تقرير الأمين العام صداه للتفكير في الحالة المحزنة التي أظهرتها الملاحظات التي أبديت في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، والتي مفادها أن الإحجام عن العمل هو الذي يولّد الخمود بل التقهقر: يجب أن يُحمد القول ليفسح المجال للعمل، أي القيام بتنفيذ فعلي للاعلانات ولبرامج العمل التي تعتمد عقب مختلف المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة خلال العقد الجاري، الأمر الذي سيسهم في تنمية اقتصادية واجتماعية للبلدان النامية ويحقق التنمية المستدامة للجميع.

٨٠ - وواصل قائلا إن المنازعات والكوارث الطبيعية تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد المعوقين. وقد نفذت بنن على المستوى الوطني برنامج العمل العالمي الخاص بالمعوقين والقواعد المتعلقة بتكافؤ الفرص للمعوقين وذلك بوضع إجراءات لفائدة الطبقات الأكثر حرمانا في مجالات الوقاية وإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع.

٨١ - ولا يمكن كسب الرهان المتعلق بالتنمية الاجتماعية إلا إذا توصلت جميع الدول إلى إدماج الأطفال والشباب - وهم مستقبل العالم - والمرأة - وهي عضو عامل في التنمية المستدامة - وكبار السن - وهم حملة الحكمة في العالم - والأسرة في عملية التنمية الاجتماعية لجميع جوانبها.

٨٢ - ويشير وفد بنن إلى ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري والعرقي والتعصب وغير ذلك من الأشكال المعاصرة لعدم التسامح التي تنتشر بين الشباب ويعرب عن أسفه من ناحية أخرى، لاستخدام الأطفال والشباب جنودا في جبهات القتال وهي ممارسة تمثل تهديدا حقيقيا للسلام في العالم والتي لا يمكن محاربتها إلا بواسطة التربية والتوعية. ولتحقيق ذلك يجب على الدول أن تنضم دون إبداء أية تحفظات إلى الصكوك الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨٣ - السيد كولوما (شيلي): قال إنه فيما يخص متابعة القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وقد أحاط شيلي مع الاهتمام بتقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/50/374). ليس هناك شك، بعد تعيين المقرر الخاص وتنصيب فريق الخبراء المعني بالحرص على تنفيذ القواعد، أنه قد تم تنصيب الإطار المؤسسي المطلوب، الأمر الذي سيحث الحكومات على إيجاد الأموال الكافية لتطبيق القواعد على المستوى الوطني.

٨٤ - وكما بين الأمين العام في تقريره عن إطار مفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩١ والاحتفال بها (A/50/114) أن نسبة المسنين من البالغين ٦٠ عاما وأكثر ستكون في بداية القرن الحادي والعشرين واحدا من أربعة. ففي شيلي مثلا كان يمثل الشباب البالغون أقل من ٢٠ عاما، عام ١٩٩٥، نسبة ٤٧ في المائة من السكان بينما يحتمل أن لا يمثلوا عام ٢٠٢٥ إلا نسبة ٣١ في المائة تقريبا. فالشيخوخة بين السكان تزداد بشكل سيُغير من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في مخططات التنمية بشأن مسائل مثل البطالة وتكاليف الانتاج وإعادة توجيه الطلب العالمي بوجه خاص.

٨٥ - ومن ناحية أخرى، يجب إدراك أن الشيخوخة ترادف على المستوى الوطني الإفقار في معظم البلدان النامية حيث المعاشات التقاعدية ضعيفة. ويجب أيضا إدراك أنه من الصعب في معظم الأحيان إسناد دور اجتماعي إلى المسنين وذلك بسبب البطالة التي تمس الشباب، وهذا يؤدي إلى جعل المسنين عنصرا ضعيفا في المجتمعات حيث لا يكتسب الفرد مركزه الاجتماعي إلا بالعمل.

٨٦ - وختم كلمته قائلا إن شيلي ترحب بما سمحت به خطة العمل الدولية للشيخوخة من إرهاف الوعي بهذه المشكلة وترحب كل الترحيب بوضع جدول العمل الزمني حتى عام ٢٠٠١ الذي سيسمح مع الخطة، بإنشاء مجالات للحوار اللازم لشرح أهمية كبار السن في مجالات تلقين القيم ومثل الحياة في كنف الأسرة وجعل مفهوم الشيخوخة المنتجة عنصرا أساسيا في مخططات وبرامج التنمية الوطنية والدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠